http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2075) السنة الثامنة - الأحد (20) آذار 2011

■ عراقيون يستعدون لاحتفالات نوروز.. صورة من الارشيف

بالعربي الصريح

عود على يوم الغضب

اللواء عطا.. لقد وقّعت معصوبا..

■ علي عبد السادة

ما زلت أتأكد، يوميا، من الازدواجية التي تسكن العقلية الأمنية العراقية. ومن ان ثقافة التشكيك والتخوين هي السائدة والقائمة كمعيار أساسي ووحيد فيها ... ذلك بفضل (الرسائل السريعة) التي يبعثها قادة أمنيون وسياسيون مجانا كل يوم.

وكنا نتحفظ، صحفيين ومتظاهرين، رجالا ونساء، شبابا وكهولا، على استسهال الذكر المجاني لحوادث، منها اعتقالنا المهين، رافقت وتلت تظاهرة جمعة الغضب، خشية ما أوشك ان يعلن على ألسنة البعض:"هؤلاء مأجورون دُفِعَ لهم المال، وهم اليوم يبحثون عن شهرة كارتونية أصلها التشهير بالحكومة" .. هكذا يتخيل الناطقون والمستشارون والخبراء؛ صناع ومتبنو نظرية (بعثية التظاهرات). فوق هذا وذاك، يتحسس، ويرتاب، ويستبطن سوء النية، أولئك المسؤولون الذين تقع عليهم مواجهة الرأي العام بحقيقة ما يجري.

وكنت اسأل لم اللواء قاسم عطا الناطق باسم عمليات بغداد يضيق بنا، نحن المنتقدين، العاجزين عن تحمل لحظة عراقية مشوهة بالقمع وأخطاء الحكومة، الباذلين الحروف والأوراق للحفاظ على تجربتنا، وتجربة اللواء عطا، تجربة العراقيين جميعا في زمن ما بعد صدام.

أجدني مجبرا للعود على مقال سابق ضاق به السيد عطا، حين علقت على مقولته بان صورا قديمة تعرض تلفازيا عن مدن مهتوكة بخدمات فقيرة تعد وسيلة للتحريض، وقلت إن الرجل محق، أيما حق، في ان وسائل إعلام مرئية وسمعية ومقروءة، تتصيد في الماء العكر، وجزمت بأنني لا أقف في صفها، بل ويسوءني عملها وما يقف وراءه، لكنني طالبته بان يراقب مدنا حتى الساعة، وبعد مرور شهور على تصريحه الأول، لم يزل سكانها صحبة كلاب ينقبون في تلال النفايات. الفكرة واضحة جدا، ومع ذلك استاء الرجل وأظنه صورني مأجورا.

عاد اللواء مجددا عليَّ، وعلى صحبتي من زملاء صحفيين، تقاسمنا شتيمة رجال الأمن وهراواتهم وركلات "بساطيلهم"، بينما نرى بقلوبنا ساحة التحرير، دون ان نرى وجوه جلادينا، فعصبة الأعين تحول دون مواجهة درامية بيننا .. ترى من كان يخاف؟.

عاد اللواء، الذي لم ألتقه ولا اعرفه، ولم يصدف أن جمعني به هاتف او قاعة اجتماع، او محفل عمل، او ميدان عسكري، ولا اطلبه ولا يطلبني ولا اضمر له حقدا او ضغينة. عاد أمس الأول من على قناة السومرية، وتجاهل أمري وبقية الزملاء.. اتهمنا بالتحريض، وشعر بندم فائق لو انه أحضر معه أوراقا كنا قد وقعنا عليها "ليعرف الجمهور حقيقة أمرنا". قلت: "اي كارثة نحن فيها .. لبسنا البياض في ساحة التحرير، وقفنا جدارا لحماية الجيش، وتكرم المندسون بان نحظى بحجارتهم عوضا عن ضباط يتفرجون، طاردنا مراهقين تسللوا لتخريب الحدث، ثم نقتاد، تحت ضرب البنادق، الى مكان احتجاز امني، وتعصب عيوننا ويُطلب منا ان نوقع على أوراق دون ان نراها". قلت ايضا: "ما بال السيد عطا؟".

انا وهو والجميع يعرفون أن عراقا ديمقراطيا يحرم قانونه ودستوره توقيع المحتجزين على أوراق دون مطالعتها، وان لا يتم ذلك مع عصابة الأعين. وان كانت تلك الأوراق تحمل اعترافاتنا فلم أطلقوا سراحنا؟ .. لا أشك، أبدا، في انه يعرف.

وما دام ذلك، فانه يتهمنا باننا محرضون .. أيسوؤك أنت ان تحرض الجمهور على محاربة الفساد، بالنسبة لي لا يسوءني .. أعدها أمنية أن أكون محرضا مجاهدا لعراق خال من (الفاسدين والأفاقين)، خال من عقيدة الطوائف وملل الحصص، وشِلل الكراسي، خال من جنود يضربون أخوتهم، ويشتمون أصدقاءهم، ويبصقون في وجوه أبناء جلدتهم. لو كان بيدي لانقضضت على هذا الشرف، لو كان بيدي لما قبلت الخروج من معتقل يهان فيه محرضو الناس على الجمال والصدق ودولة تحترم حقوق الإنسان. لكنني، مأسوف على نفسي، لم أكن محرضا.

مرة أخرى اعتقل دون وجه حق، حين أعتقل السيد عطا جريرتي بعراق نظيف، فاللواء مُصر على اننا ضحية خطأ فني، وعلينا أن نصمت.

النجيفي و٢٦ نائباً و٢١ مرافقاً إلى الكويت

أسباب عطلة التعليق: تضامن مع البحرين.. حسم حقائب الأمن!

□ بغداد/ هشام الركابي

أوضح مكتب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ان المجلس لم يعلق جلساته لغاية ٢٧ اذار بحسب ما نقلته بعض وسائل الإعلام.

وابلغ مصدر في مكتب النجيفي لـ"المدى"ان بعض وسائل الاعلام بثت خبرا مفاده ان مجلس النواب علق جلساته لغاية ٢٧ آذار تضامنا مع المتظاهرين في دولة البحرين الشقيقة. وذكر ان اعضاء مجلس النواب يعملون خلال هذه الفترة خارج اطار قبة البرلمان وضمن دوائرهم الانتخابية، لغرض متابعة أعمالهم في المحافظات وفق النظام الداخلي المتداول.

لكن مصادر برلمانية اكدت امس ان تعليق جلسات البرلمان تضامنا مع احداث البحرين عقد تسمية الوزراء الامنيين، متوقعا أن يختار مجلس النواب العراقي واحدا من خمسة مرشحين لوزارة الدفاع.

وقالت المصادر إن"حقيبة وزارة الدفاع ما زالت بانتظار الحسم بين خمسة مرشحين"، متوقعا أن"يعرض رئيس الوزراء نوري المالكي أسماء المرشحين الخمسة على مجلس النواب الذي سيختار بدوره من يتسنم منصب وزير الدفاع".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي عزا، أمس الاول، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككا بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

وعلقت رئاسة مجلس النواب العراقي، أول أمس الخميس، جلسة البرلمان الـ٤٤ حتى الـ٢٧ من آذار الحالي، تضامناً مع الاحتجاجات التي تشهدها البحرين.

في غضون ذلك كشفت مصادر برلمانية رفيعة المستوى لـ"المدى"ان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي سافر امس الى دولة الكويت برفقة وفد رفيع المستوى يضم ٢٦ برلمانيا و٢١ مرافقا. وتأتي زيارة النجيفي متزامنة مع دعوات ومطالب المتظاهرين التي تنادي بضرورة تخفيض نفقات الايفادات الحكومية التي تخص المسؤولين في الحكومة والبرلمان.

وتقول النائبة في البرلمان والعضو في القائمة العراقية ازهار الشيخلي ان موضوع زيارة رئيس مجلس النواب الى الكويت هي لتلبية الدعوة التي وجهتها الكويت بمناسبة اعياد الاستقلال والتحرير.

واضافت في حديثها لـ"المدى"ان موضوع نفقات الايفاد ستتحملها الحكومة الكويتية اي ان الزيارة لن تكلف ميزانية الدولة شيئا.

مشيرة الى ان البرلمان مصمم على اقرار جميع القوانين التي تهم المواطن، سيما ما يتعلق بشبكة الحماية الاجتماعية وقانون حماية الصحفيين بالاضافة الى القوانين الاخرى.

واكدت الشيخلي ان مطالب المتظاهرين لا تتعلق بالبرلمان فحسب بل غالبيتها تتعلق بالحكومة لان السلطة التشريعية لا تمتلك صلاحيات لاصدار اوامر وتوجيهات الى المؤسسات الحكومية والخدمية وبالتالي فان هذه المسألة تكون من صلاحية الحكومة.

من جانبه قال عضو ائتلاف دولة القانون والنائب في البرلمان علي العلاق ان زيارة النجيفي الى الكويت هي زيارة معد لها مسبقا.

واضاف في تصريحات لـ"المدى"ان الزيارات التي يقوم بها المسؤولون في الدولة هدفها تعزيز العلاقات ومعالجة الملفات العالقة بين العراق وتلك الدول وبالتالي فان هذه الزيارات لا تجرى من دون اسباب.

واشار الى ان مسألة اقرار اي زيارة تخص هيئة رئاسة المجلس تكون من مسؤولية رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي.

وكان رئيس مجلس الوزراء الكويتي زار بغداد في ١٢ كانون الثاني الماضي، على رأس وفد حكومي التقى خلالها كلا من المالكي ورئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ووزير الخارجية هوشيار زيباري وعدداً من المسؤولين العراقيين، فيما زار رئيس الوزراء نوري المالكي الكويت في الـ١٦ من شباط الماضي، وبحث خلالها مع أمير الكويت ورئيس الحكومة العديد من القضايا العالقة بين الجانبين.

وأقر مجلس الأمن الدولي خلال اجتماعه في ١٥ كانون الأول ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس الأسبق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ (نحو ستة أشهر) بدلاً من وقفه في وقت لاحق من ذلك الشهر كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

المرجعية ينتقد قمع التظاهرات

ممثل السيستاني: البرلمان يتحجج للتعطيل

□ متابعة/ المدى

قال ممثل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي إن بعض الدول العربية تشهد تحركات شعبية واسعة للتعبير عن مطالب مشروعة لهذه الشعوب تتمثل في تحقيق الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، والذي يبعث على القلق الشديد هو تعامل حكومات هذه الدول باستخدام العنف والقوة المفرطة ضد شعوبها والذي أدى إلى سقوط الكثير من الضحايا.

وأضاف إنه لا بد هنا على جميع الحكومات أن تستمع للمتظاهرين وتعمل على تحقيق مطالب شعوبها في الإصلاح السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الأخطاء وإطلاق الحريات والتعبير عن الرأي، وفي الوقت نفسه طالب الحكومة العراقية بالعمل الجاد والملموس والصادق مع مطالب المتظاهرين والعمل على تحسين الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع المعاناة عن الطبقات الفقيرة وتوفير فرص العمل.

وعبر الشيخ الكربلائي عن استغرابه الشديد لقيام مجلس النواب بتعطيل أعماله لعشرة أيام للتعبير عن الاحتجاج فيما يجري في الدول العربية وبالخصوص في البحرين، مشيرا إلى أن البعض يريد خلق المعاذير لأجل التعطيل ليس إلا، إذ إن من الممكن – كما يحصل في الكثير من برلمانات العالم – التعبير عن الاحتجاج بالتعطيل لساعة أو أكثر وليس التعطيل لعدة أيام والبلد بحاجة ماسّة إلى أن يسرع مجلس النواب في إقرار الكثير من التشريعات والقوانين التي يحتاج إليها إضافة إلى ممارسة دوره الرقابي.

وكرر القول بان مسؤولية الإصلاح في العراق والتغيير نحو الأفضل مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع ولا تتحمل جهة معينة من السلطة نسبة كبيرة من هذا الإصلاح وجهة أخرى تتحمل نسبة قليلة، بل المسؤولية مشتركة على الجميع، ونبه بأن تعطيل المجلس لأعماله لهذه الأيام العشرة يمثل تعطيلاً للدور الأساسي والمهم لمجلس النواب في الوقت الحاضر.

توتر حول رغبة أطراف ببقاء أميركي

نقاش سري بين بغداد وواشنطن عن الانسحاب

□ متابعة/ المدى

يدور نقاش متوتر وخفي بين مسؤولين أميركيين وعراقيين حول مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق بعد الانسحاب النهائي للقوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي كما تنص عليه الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين.

وقال ياسين المطلك النائب في البرلمان انه"لا أحد يريد قوات أجنبية في بلده، ولكن أحيانا يكون للوضع على الميدان كلمته الأخيرة في مثل هذه الأمور. وفي الوقت الحالي، لا يمكن لأي فرد أن يقرر هذا الأمر".

ويتواجد الآن في العراق نحو ٤٧ ألف جندي أميركي مقارنة بـ١٦٦ ألفا في تشرين الأول عام ٢٠٠٧. وحسب تقرير لوكالة أسوشييتد برس يقول مسؤولون عسكريون أميركيون ودبلوماسيون غربيون في بغداد إن عدد القوات التي تتم دراسة بقائها في العراق الآن يتراوح ما بين عدة مئات يعملون تحت قيادة السفارة الأميركية، إلى عشرات الآلاف من الجنود المحتمل أن يتجمعوا في قواعد بعيدة عن مناطق النزاع، حيث سيتفاعلون بشكل محدود جدا مع المدنيين العراقيين.

وقال مستشار بارز لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن الولايات المتحدة تقترح بهدوء للمسؤولين العراقيين بقاء ما يصل إلى ٢٠ ألف جندي.

وكان مسؤولون أميركيون قد رفضوا بشكل متكرر مناقشة عدد القوات التي قد تبقى إذا طلبت العراق بقاء قوة أكبر بشكل مستمر.

وتحول مأزق وضعية القوات الأميركية إلى لعبة تصادم سياسية خطيرة بين بغداد وواشنطن. وسيواجه كل من المالكي، الذي نجح بصعوبة في الفوز بفترة ثانية في رئاسة الوزراء خلال العام الماضي، والرئيس باراك أوباما، الذي يواجه تحدي إعادة انتخابه كرئيس للولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، كارثة سياسية مع قاعدتي مؤيديهما إذا وافقا على بقاء الآلاف من القوات الأميركية في العراق بعد يوم ٣١ كانون الأول.

ويخوض أوباما، الرئيس الديمقراطي، صراعا من مجلس النواب الذي تسيطر عليها أغلبية جمهورية تحرص بشكل أكبر على تقليص ميزانية الحرب بدلا من الاستمرار في خوض الحروب مقارنة بالأوضاع التي كانت سائدة في الأعوام الماضية.

ولكن أيا من المالكي أو أوباما لا يرغبان في أن يتعرضا للوم بسبب اوضاع ما بعد سقوط صدام إذا تعرض العراق لهجمات مسلحة واسعة أو حرب طائفية بعد رحيل القوات الأميركية.

ومثل الكونغرس، يبدو البرلمان العراقي منقسما حول ضرورة بقاء القوات الأميركية. وفي بغداد، يقول مستشارو المالكي إنه يفكر في تمرير القرار إلى البرلمان من أجل منح نفسه غطاء سياسيا.

وقال المستشار البارز للمالكي إن رئيس الوزراء قد يوافق في النهاية على استمرار بقاء قوات أميركية داخل العراق، ولكن هذا الأمر يتطلب إقرار هذه الخطوة من قبل البرلمان العراقي والذي تبلغ عدد مقاعد نوابه ٣٢٥ مقعدا بأغلبية الثلثين. وسوف يكون تحقيق هامش التصويت هذا شبه مستحيل في مواجهة المعارضة.

وقال النائب الصدري حكيم الزاملي، الذي يرأس لجنة الأمن القومي في البرلمان العراقي: "نحن نرفض بقوة أي تمديد للبقاء العسكري الأميركي في العراق، وسوف أعمل بشكل شخصي من الداخل لكي أحول دون حدوث هذا الأمر".

ولكن الحكومة العراقية تعترف بأنها لا يمكنها حماية نفسها من التهديدات الأجنبية. وخلال الصيف الماضي، توقع رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول بابكر شوكت زيباري أن العراق سوف يحتاج إلى دعم جوي متحد، بما في ذلك طائرات مقاتلة وطائرات تجسس لعقد آخر قبل أن تتمكن القوات الجوية العراقية من الدفاع عن حدودها.

وكان السفير الأميركي لدى العراق جيمس إف جيفري قد توقع عدم بقاء أكثر من عدة مئات من القوات النشطة وموظفين آخرين من وزارة الدفاع الأميركية في العراق بعد العام الحالي كجزء من مكتب أمني تديره السفارة الأميركية في بغداد. وسوف تكون مهمتهم هي الاستمرار في التدريب أو مساعدة القوات العراقية بخلاف ذلك عن طريق الإمدادات اللوجستية مثل شراء وصيانة معدات عسكرية. ولكن واشنطن تصر على أن العراقيين لا بد أن لا تكون لهم مطالبهم الخاصة فيما يتعلق بأي شيء أبعد من ذلك. وبالفعل، تحزم القوات الأميركية الموجودة حاليا في العراق حقائبها وتستعد للرحيل عن بلاد الرافدين.

وكانت صحيفة كريستشيان ساينس مونيتور الامريكية ذكرت مطلع الشهر الجاري أن هناك ترجيحات ببقاء القوات الأمريكية في العراق إلى ما بعد عام ٢٠١١، مع وجود إشارات من العراقيين ورغبات بين أوساط الحزبين في الكونغرس لدعم هذا التوجه.

وقالت الصحيفة إن"الترجيح يتزايد في بقاء القوات الأمريكية في العراق إلى ما بعد كانون الأول ٢٠١١ المقرر لانسحاب الجيش الأمريكي"، مبينة أن"مؤيدي هذا التوجه يتزايد بين أوساط الحزبين بالكونغرس".

وأوضحت الصحيفة أن احد أعضاء الكونغرس"اقترح، الخميس، أن الحجم المقبول سياسيا للقوات التي ربما ستبقى في العراق"قد يكون ٢٠,٠٠٠"عسكري.

وكان مسؤولون أمريكيون كبار أعربوا مؤخرا عن قلقهم من قدرة المتعاقدين ووزارة الخارجية بتحمل المسؤولية التي تقع على عاتق البنتاغون الآن في العراق، في مجال توفير الأمن وإدامة الشبكات الاستخبارية.

وبموجب شروط المهمة الأمريكية في العراق، فإن الوجود الأمريكي مرهون بموافقة الحكومة العراقية. وقال مسؤولون كبار في البنتاغون الخميس، حسب ما تناقلته الصحيفة، أن الحكومة العراقية"تشاركهم بعضا من هذه المخاوف"، مبينة أن وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس قال أمام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس إن"هناك عددا من الحوارات غير الرسمية مع العراقيين بهذا الشأن".

وقال غيتس"خلال هذه المحادثات، أشارت الحكومة العراقية إلى أنها منفتحة جدا على استمرار الوجود الأمريكي الذي قد يصار إلى تمديد أمده حيث نستطيع مساعدة العراقيين لمدة من الزمن"، لافتا إلى أن القلق الأمريكي"يرتكز على ثلاثة مجالات رئيسة مع العمليات العسكرية العراقية فيما تستعد البنتاغون لسحب قواتها بنهاية العام الجاري".

وأوجز غيتس تلك المجالات بـ"قدرة الجيش العراقي على استثمار المعلومات الاستخبارية التي يجمعها،" و"إمكانياته بالدعم اللوجستي وإدامة ناقلاته،" و"قدرة القوة الجوية العراقية الناشئة على حماية مجالها الجوي".